مجتمع

جهود للسيطرة على حريق غابات قرب لوس أنجليس

بدأ رجال الإطفاء، السبت، السيطرة على حريق غابات مستعر بالقرب من مدينة لوس أنجليس الأميركية، أدى إلى تدمير ما لا يقل عن 132 مبنى وتضرر 88 مبنى آخر، في حين عاد كثيرون ممن اضطروا إلى الإخلاء إلى منازلهم. وساعدت رياح قادمة من المحيط الهادئ، الجمعة، رجال الإطفاء على مكافحة الحرائق بعد أن أدت موجة رياح حارة سابقة آتية من الصحراء إلى إشعال الحرائق يوم الأربعاء. ولا تزال الحرائق التي ساعدت في تأجيجها أدغال جافة وتضاريس وعرة شديدة الانحدار، تشكل تهديداً للبنية التحتية الحيوية. (رويترز)

ربط وفاة بريطانية باستخدام علاج ضد البدانة

رُبطت وفاة ممرضة بريطانية باستخدام علاج ضد البدانة تقول لندن إنها ترغب في توسيع قاعدة المستفيدين منه لتخفيف الضغط على نظام الصحة العامة. وتوفيت الممرضة سوزان ماكغوان (58 سنة) بسبب فشل أعضاء متعددة وصدمة إنتانية والتهاب البنكرياس، فيما شكّل استخدام دواء «تيرزيباتيد» الموصوف لها عاملاً مساهماً في موتها، وفق ما جاء في شهادة وفاتها، بحسب وسائل إعلام بريطانية. وطُوِّر الدواء من جانب شركة «إيلاي ليلي» الأميركية العملاقة التي تسوّق دواء «مونجارو» المشابه لعلاج «أوزيمبيك». (فرانس برس)

إخماد حريق كبير في قلب بيروت

استفاق سكان منطقة الحمراء في قلب العاصمة اللبنانية بيروت على حريق هائل في موقف للسيارات، نجم عن احتراق مولدين كهربائيين، وتمددت النيران إلى عشرات السيارات المركونة، ما أدى إلى انفجار بعضها. وأكد رئيس وحدة الخدمة والعمليات في الدفاع المدني اللبناني وليد حشاش، لـ«العربي الجديد»، أنّه جرت السيطرة على الحريق، وتفادي كارثة حقيقية في منطقة الحمراء حال تمدد الحريق، كون موقف السيارات يقع في طريق منحدرة سمحت بتسرّب مادة المازوت المشتعلة، ما كان سيؤدي إلى انتقال النيران إلى المنازل المجاورة. ولفت حشاش إلى أن «الحريق تسبب بإصابتين لشخصين من الجنسية البنغلادشية، أحدهما عامل جرى نقله إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وإصابته بليغة كونه سقط على رأسه وهو يحاول الهرب من الحريق، والإصابة الثانية لعاملة بنغلادشية، ولا نعرف مدى خطورتها، كونها نُقلت إلى المستشفى من قبل فرق الإسعاف. سُجّلت كذلك حالات اختناق عديدة، وحالات سقوط من جراء المازوت، ما أدى لإصابات بين عدد من السكان. لم تكن مسألة سهلة، والموقع كان شديد الخطورة، إذ كانت أشرطة الكهرباء ممددة على الأرض». وتفحمت الواجهة الخارجية لمبنيين محاذيين لمنطقة الحريق، كما تضررت نحو ثمانين سيارة في الموقف والشارع المحاذي، نحو نصفها احترق بشكل كامل، في حين تضرر النصف الآخر.

(العربي الجديد)

عنصرا إطفاء خلال مكافحة حريق الحمراء (فرانس برس)

ليبيا: وفيات بين مرضى ضمور العضلات

طرابلس ـ **أسامة علي**

تشتكي رابطة مرضى ضمور العضلات في ليبيا من عدم تعاطي الحكومة جدياً مع ملف احتياجات هذا المرض، وتؤكد أن التهميش الواضح يزيد سوء أوضاع المرضى الذين تشعرهم السلطات بأنهم من بين الأقل أهمية في المجتمع.

وأعلنت الرابطة، في سبتمبر/ أيلول الماضي، وفاة ثلاثة أطفال جدد، ووجّه أهالي مصابين نداءات جديدة إلى السلطات لإنقاذ أرواح أبنائهم عبر توفير فرص علاج حديثة وذات فعّالية، وقالت إن الأطفال هم الطفلة دارين الصيد، وطفل آخر في العاصمة طرابلس، والطفلة فاطمة الشقماني في مدينة مصراتة، وجميعهم كانوا في غرف العناية المشددة بعدما تراجعت حالتهم الصحية. وأوضحت أن الأطفال الثلاثة كانوا في انتظار تلقي لقاح الحقن الجيني، ما يعني أن المماطلة وتأخر الحقن وانقطاع الدواء تسببت في وفاتهم. وفي مطلع أغسطس/ آب الماضي، أعلنت الرابطة وفاة ثلاثة أطفال مصابين بالمرض خلال أسبوع واحد، في بنغازي (شرق) وسبها (جنوب) والعاصمة طرابلس. ونقلت الرابطة عن رئيسها محمد أبو غميقة، تأكيده عدم تسلّم أي شحنة أدوية خاصة بمرضى ضمور العضلات منذ مطلع العام الماضي، وتوقف إجراء التحاليل الجينية بالكامل منذ فبراير/ شباط الماضي.

وبعدما نظم مرضى ضمور العضلات وقفات احتجاج في أكثر من موقع، أحدها أمام مقر الحكومة في طرابلس، أصدرت الحكومة في أغسطس الماضي تعليمات بتوفير معامل جينية خاصة بمرضى ضمور العضلات وعائلاتهم، وبدء إجراءات استيرادها، والاستمرار في إجراء التحاليل الجينية للمرضى، واستكمال علاج الحالات التي يقل عمرها عن سنتين في شكل عاجل، كما وجهت الحكومة بضرورة توفير الأدوية الخاصة بالمرض من خلال الشركات المصنّعة، وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي داخل ليبيا من خلال الاتفاق الذي أبرمه جهاز تطوير الخدمات العلاجية الحكومي مع شركات متخصصة. وفيما أعلنت رابطة مرضى ضمور العضلات أنها اتفقت مع الحكومة على تشكيل لجنة وطنية للشروع في تأسيس معمل للتحاليل الجينية داخل ليبيا، والاستعجال في توفير الأدوية في شكل مستمر، وتخصيص مبالغ مالية من أجل إرسال أطفال مصابين بالمرض لتلقي الحقنة الجينية في الخارج، انتقدت الرابطة، في منشور على «فيسبوك» وعود الحكومة التي «لا تزال حبراً على ورق».

وتقول أم أروى عموش، وهي والدة طفلة مصابة بمرض ضمور العضلات، لـ«العربي الجديد»: «يزداد الوضع سوءاً في ظل غلاء تكاليف علاج المرضى في الخارج، في مقابل عدم وجود مراكز متخصصة لعلاج هذا النوع النادر من الأمراض. والتفاف أهالي المرضى حول الرابطة وجهات أهلية أخرى يشير إلى الصعوبات التي يواجهونها في التعامل مع المرض وتكاليف العلاج». ويذكر طبيب أمراض المخ والأعصاب أمحمد الغزالي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «بعض الجهات مثل جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية الحكومي تعاقدت مع مراكز طبية أوروبية مهمة، ونسقت وصول فرق طبية من إيطاليا وسلوفاكيا عاينت مرضى. لكن هذه الجهود لا تستطيع وحدها مواجهة المخاطر الكبيرة المحدقة بحياة مرضى هذا النوع النادر من الأمراض». يتابع: «تعاقدت الحكومات سابقاً مع مستشفيات في مصر، وأوفدت 22 طفلاً لتلقي حقن مهمة جداً لمن لم يتجاوزوا عمر عامين، لكن هذا العدد لم يمثل إلا نسبة قليلة من عدد المرضى الذين لا ينحصرون في هذه الفئات العمرية، والتي لا يعرف مصيرها». ويشدد الغزالي على أهمية التحليل الجيني لتحديد الخلل تمهيداً للسماح للطبيب بمتابعة حالات المرضى. ويشير إلى أن معامل التحاليل الجينية توفرت نسبياً لأشهر في ليبيا بعد عام 2022، ثم توقفت عن العمل كلياً منذ مطلع العام الجاري. ويلفت إلى أن «الخلل الذي يعانيه بعض المرضى بات معروفاً، ويتطلب فقط استمرار حصولهم على الدواء. وقد أنتجت مختبرات دولية حقنة لجين سليم بدلاً من الجين المختل ما ينهي مشكلة المرض، فلماذا كل هذه المعاناة والتعقيدات الإدارية التي لا تمثل الا صوراً واضحة للإهمال؟ لا يتطلب الحل أكثر من بناء مركز يديره كادر حديث يوفر علاجات حديثة لتجاوز المحنة، خصوصاً أن العدد الإجمالي للمرضى ليس كبيرا».

إهمال حكومي

أكدت رابطة مرضى ضمور العضلات وفاة ستة مرضى منذ أن اجتمعت مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية في أغسطس/آب الماضي، وأنه جرى تجميد إيفاد الأطفال للعلاج في الخارج، كما توقف توفير الأدوية والرعاية الصحية لهم، مشيرة إلى أن عدد مرضى ضمور العضلات بلغ 739، وأن سوء الأوضاع الصحية أدى إلى وفاة كثيرين.

تحقيق

الداخل الفلسطيني

فصل ورفض تعيين لمعلمين عرب

دفع معلمون عرب في الداخل الفلسطيني سنوات ثمن مواقفهم الوطنية، ليجد بعضهم أنفسهم خارج جهاز التعليم بقرار أمني

معلمو الداخل الفلسطيني معرضون للقمع والفصل (كريغ ستيبنيت/ Getty)

حيفا ـ **نايف زيداني**

كثيرة محاولات إسكات المعلّمين العرب في الداخل الفلسطيني، وحكايات تكوين جيل هجين من الإسرائيلية، أخيراً، قانوناً عنصرياً آخر لملاحقة هؤلاء المعلمين، والتضييق عليهم، وتسهيل اتهامهم بالإرهاب، ثم فصلهم من عملهم، أو حرمان مدارسهم من الميزانيات.

وتواترت تفاصيل من أروقة جهات أمنية وتربوية إسرائيلية، من بينها جهاز الأمن العام (الشاباك) وهيئة الأمن القومي، بشأن قضايا تتعلق بتحقيقات مع معلمين عرب في الداخل الفلسطيني، ومصادر الوشاية بهم، وطرق التعامل معهم، فضلاً عن قصص معلمين جرى فصلهم بعد مساومتهم على مواقفهم، وآخرين ترفض المؤسّسة الإسرائيلية تعيينهم، أو تلقّوا تحذيرات بعد التحقيق معهم، بينما يُمنع نشر أسمائهم.

يقول الأكاديمي شريف أبو هاني من النقب، لـ «العربي الجديد» عن تفاصيل فصله: «كنت أعمل بمدرسة ثانوية في مدينة رهط، من 1997 حتى 2011، وضمن من يعملون على تجهيز الطلاب لامتحانات البجروت (التوجيهي). منذ شبابي المبكّر أعتلي المنابر متطوعاً، وأخطب لصلاة الجمعة، ثم جمعت لاحقاً بين المسجد والمدرسة، وكنت حريصاً دائماً على طرح القضايا التي تهم مجتمعنا وشعبنا وأمّتنا، وأزعج المؤسسة الإسرائيلية ووزارة التعليم تركيزي في خطب الجمعة على رفض تجنيد عرب الداخل، خاصة في النقب». يضيف: «كان ردّي الدائم أنني أنتمي إلى الشعب الفلسطيني، ولا أريد أن أكون جندياً في الجيش الذي يحارب أمّتي وشعبي، ويوم يكون هناك سلام شامل، سأقبل أن أكون جندياً يدافع عن هذا السلام. لم ترض الدولة ومؤسساتها بهذا الكلام، وبدأت تلاحقني لفصلي من جهاز التعليم».

يتابع أبو هاني: «يتبع معلّمو الثانوية من حيث التوظيف السلطات المحلية، لذا ضغطوا على بلدية رهط لفصلي، ورُفض طلبهم عدة مرات، حتى وافق أحد الرؤساء على فصلي، بعدها جرى سَنّ قانون، بلغني أنه بسبب قضيتي، يمنح حق التوظيف والفصل للسلطات المحلية، لكنه يمنح القرار الأخير لوزارة التعليم التي أقرّت فصلي، وثبتت المحكمة العليا قرار الفصل، فرفعت استئنافاً لمدير عام وزارة المعارف، والذي صارحني بأن الأمر ليس بيده، بل بيد الأجهزة الأمنية. تم فصلي نهائياً في عام 2011، وبدأت بعدها تدريس اللغة العربية والشريعة في الجامعات الفلسطينية». ويوضح: «كانت التحقيقات معي تتم عن طريق جهاز الشاباك، واستخدمت الوزارة مضامين خطب الجمعة ونشاطاتي الاجتماعية ضدي في المحكمة لتبرير فصلي. القانون الجديد هدفه تضييق الخناق أكثر على المعلمين. يريدوننا مجرّد آلات داخل المدارس، بلا رأي ولا مبدأ».

في المقابل، يكشف مصدر مطّلع على ما يحدث في جهاز التعليم لـ «العربي الجديد»، كيفية تعامل وزارة التربية والأجهزة الأمنية مع قضايا المعلمين العرب. ويقول: «حتى عام 2007، كانت في الوزارة وظيفة تُسمى نائب مدير التعليم العربي، وكان يحصل على راتبه من جهاز الشاباك، وكان مسؤولاً عن تعيين معلمي المدارس ومديريها. صدر في العام نفسه قرار قضائي أنهى وجود هذه الوظيفة، لتنتقل صلاحية التعيين إلى الألوية من دون تدخّل أي جهة في التعيينات. كان هناك دائماً فحص للمعلمين، والجهات المعنية كانت تضع عينها على معلمين تدور حولهم علامات استفهام، أو تصل إليها شكاوى بأنهم (يحرّضون ضد الدولة)، أو شاركوا في تظاهرة، أو قالوا شيئاً، أو رفعوا شعاراً ما. كانت الوزارة تفحص الشكوى، وترسلها إلى الشاباك ليفحصها، فإن كان الأمر صحيحاً، تجري دعوة المعلم إلى لجنة استماع لدى مدير اللواء، وهذا الحال مستمرّ».

يضيف المصدر: «عادة ما كانت تصل الشكاوى من عدة مصادر رئيسية، هي أهالي طلاب، ومديرو المدارس، ومعلمون، وكثيراً ما كانت تصل رسائل من مجهولين لا يجري الكشف عن هويتهم. أحياناً تصل الشكاوى مباشرة إلى «الشاباك»، وأحياناً تكون الرسائل مرفقة بصور أو مقاطع فيديو لما كتبه أو قاله المعلم على حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي. على مدار سنوات طويلة، كانت الشكاوى التي تصل من الناس إلى الوزارة أكبر من تلك التي تصل من الشاباك، ووصل الأمر في إحدى السنوات إلى وصول 25 حالة من الشاباك مقابل نحو 400 من أشخاص». يكرّر المصدر الذي شارك في عدّة اجتماعات بمشاركة «الشاباك» وجهات أمنية أخرى، بعضها عُقد في هيئة الأمن القومي الإسرائيلي، أن «الشاباك» لم يكن معنياً بهذا الدور، ويقول: «شاركت في جلسات كثيرة، والشاباك يعارض الفحص الأمني للمعلمين، حتى إنه في القانون الجديد رفض لعب هذا الدور، ويقول للوزارة إذا كان هناك مخالفة لدى معلم، فلتفحصها الشرطة. عادة الحالات التي تصل شكاوى حولها هي حالات خطرة. في حالتين من الجنوب مثلاً، نتحدّث عن معلمين كانا على علاقة بتنظيم داعش، وقليلاً ما تصل شكاوى بسبب تعبير المعلم عن مواقف».

تمييز عنصري

ترعم مصادر إسرائيلية أن القانون المعدل أخيرا ليس هدفه ملاحقة المعلمين العرب، إذ يمكن أن يسري على المعلمين اليهود أيضا. في حين يؤكد الواقع أن قوانين كثيرة تُطبق على عرب الداخل دون اليهود، وجرت ملاحقة عديدين من «فلسطينيي 48» بسبب مواقف ومنشورات، فيما لم يُطبق الامر ذاته على يهودٍ مارسوا التحريض ضد العرب.

في عام 2016، أصبحت مدارس كانت تابعة للحركة الإسلامية (الشمالية) خارج القانون، وانتقلت إلى ملكية أخرى بعد حظر الحركة». ويوضح المصدر أن «الشاباك» عندما تتعلق الأمور بشبهات أمنية كان يستدعي المعلمين من دون أي علاقة لوزارة المعارف. وإذا كانت هناك شبهات خفيفة، كان مديرو الألوية يدعون المعلمين إلى جلسات استماع، وأحياناً يقول «الشاباك» إنه ليست هناك مخالفة أمنية، وهنا يفضّل أن يعالج الأمر مدير اللواء عبر توجيه ملاحظات إلى المعلم. ثمّة تعتيم على أسماء هؤلاء المعلمين الذين جرى التحقيق معهم قبل سنوات، وهناك معلمون عرب لم يتح القانون فصلهم في قضايا من قبيل الخروج في تظاهرات لوجود معلمين يهود أيضاً في التظاهرات». كان مركز ميزان، الحقوقي، ممثلاً لعديدين من معلمي الداخل الفلسطيني الذين جرت ملاحقتهم بسبب مواقف وطنية. وقال المحامي عمر خمايسي لـ «العربي الجديد»، إن كل من يدعم القضية الفلسطينية يمكن أن يُتهم بالإرهاب. ويوضح أن «المعلمين العرب شريحة ملاحقة من المؤسسة الإسرائيلية التي تحاول إعادة تشكيل جيل خانع وخاضع من المعلمين ومديري المدارس، وقد عادوا من خلال القانون الجديد إلى رفع سقف القمع، حتى يتردّد المعلم في الحديث خلال المناسبات الوطنية، أو يتعاطف مع أهالي غزة أو الضفة الغربية أو القدس، فالهجوم على قطاع التعليم ممنهج لضرب مجتمعنا».

ويعتقد أن «الدور الذي يلعبه الشاباك ظل قائماً بعد إلغاء وظيفة نائب مدير التعليم العربي في عام 2007، ولكن بتسمية أخرى، في إحدى القضايا خلال العام الأخير، وخلال مرافقة أحد المعلمين في التماس ضد رفض تعيينه، ذُعي المعلّم إلى جلسة استماع كان فيها مسؤول من المخابرات. التسميات اختلفت لكن الأدوار ذاتها بقيت، وذات مرّة دعا «الشاباك» معلماً من إلى غرفة مدير المدرسة».

> يشارك «الشاباك» وهيئة الأمن القومي في التحقيق مع معلمين عرب

تضرر 1,4 مليون شخص من فيضانات جنوب السودان

مخاوف من تفشي الملاريا بسبب فيضانات جنوب السودان (Getty)

تأثر نحو 1,4 مليون شخص من جراء الفيضانات العارمة التي ضربت دولة جنوب السودان، فيما نزح أكثر من 379 ألف شخص، بحسب ما أعلنت الأمم المتحدة محذرة من تفشي مرض الملاريا.

وأفادت هيئات إغاثية بأن الدولة الأحدث عهداً في العالم التي نشأت في 2011، والمعرّضة إلى مخاطر التغيّر المناخي، تشهد أسوأ فيضانات منذ عقود، خصوصاً في المناطق الشمالية. وأفاد مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، بأن 1,4 مليون شخص تأثروا بالفيضانات في 43 مقاطعة، وكذا في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان.

وأضاف المكتب في بيان صدر في وقت متأخر الجمعة، بأن «أكثر من 397 ألف شخص نزحوا في 22 مقاطعة وأبيي»، لافتاً إلى تسجيل تزايد في الإصابات بالملاريا في عدة ولايات، وهو «ما ينهك النظام الصحي ويفاقم الوضع ويؤثر على المناطق التي ضربتها الفيضانات». وجنوب السودان الذي يبلغ عدد سكانه نحو 12 مليون نسمة، من بين البلدان الأكثر فقراً في العالم، والبلد عرضة للكوارث المناخية كموجات الجفاف والفيضانات.

ويعاني البلد الأفريقي من عدم الاستقرار السياسي، ما يؤثر على كل القطاعات. ودعت الأمم المتحدة، الخميس الماضي، القادة السياسيين إلى «تقديم أدلة ملموسة» على نيّتهم التوجّه نحو مستقبل ديمقراطي، إذ بات الوقت ينفد لإجراء الإصلاحات اللازمة بعد التأجيل الأخير لموعد الانتخابات.

وكان من المفترض أن تنظّم أوّل انتخابات في تاريخ البلاد في ديسمبر/كانون الأول، لكن الرئيس سلفا كير أعلن في سبتمبر/أيلول الماضي، تمديداً جديداً للفترة الانتقالية لمدة سنتين، مرجئاً موعد الانتخابات إلى ديسمبر 2026.

وقال ممثل الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيكولاس هايسوم، الخميس أمام مجلس الأمن، إن «الوقت بات ينفد مع هذا التمديد الرابع للفترة الانتقالية»، مشيراً إلى أنه في غياب تدابير حاسمة سريعة سيجد البلد نفسه «في الوضع نفسه في ديسمبر 2026».

وأنهى اتفاق سلام في 2018 خمس سنوات من حرب أهلية طاحنة، وأفضى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في عام 2020، تجمع بين الخصمين سلفا كير في الرئاسة ورياك مشار في رئاسة الوزراء. لكن ما زال البلد يرزح تحت وطأة التنازع على السلطة والفساد والصراعات الإثنية.

(فرانس برس)

انتقاد «أونروا» بعد قرار بدء التعليم «أونلاين»

صيدا ـ **انتصار الدنان**

نزح نحو مليون ونصف المليون شخص من الأماكن التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي في لبنان إلى أماكن أكثر أمناً، ومن بينهم عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات وتجمعات صور، وكذلك من مخيمات بيروت ومحيط الضاحية الجنوبية، ومن مخيم الجليل.

ولا توفر أوضاع النزوح لأطفال اللاجئين الفلسطينيين متطلبات التعليم الأساسية، فضلاً عن التعليم عن بعد، فالأشخاص الذين نزحوا تحت وطأة التهديد والخوف لم يحملوا معهم حتى ملابسهم، والتعليم عن بعد يحتاج إلى حواسيب أو هواتف ذكية، كما يحتاج إلى توفر الإنترنت والكهرباء، وكلّ هذا غير متوفر في مراكز الإيواء. وتقدم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» خدمات التعليم لنحو 37 ألف طالب، في 65 مدرسة منتشرة في أنحاء لبنان، وقررت الوكالة بدء العام الدراسي الجديد عبر التعليم عن بعد، وعقد عدد من مسؤولي الوكالة، أخيراً، لقاء افتراضياً مع وفد من اتحاد معلمي مدارس «أونروا»، لمناقشة خطة التعليم في المخيمات الفلسطينية.

وأكدت مديرة برنامج التربية والتعليم في «أونروا»، ميرنا شما، خلال اللقاء، أن لديهم خطة مكونة من عدة مراحل، إذ تبدأ المرحلة الأولى في 11 نوفمبر/تشرين الثاني بدوام المعلمين، وفي 18 من الشهر ذاته للطلاب عبر مجموعات «واتساب»، وتنتهي بنهاية الشهر، وهدفها التحضير والتواصل مع الطلاب. موضحة أن كل مدرسة ستقوم بإنشاء مجموعات «واتساب» لأفراد كل شعبة، وسيتولى معلمو الصفوف التواصل مع الطلاب من دون تحديد مدة للدوام اليومي، على أن يكون الدوام أربعة أيام في الأسبوع، ومن الممكن أن يكتفي المعلمون بالتواصل مع الطلبة لمدة ساعة واحدة يومياً.

وأشارت شما إلى أنه سيتم تحديد طبيعة المرحلة الثانية بناءً على التقييم المستخلص من المرحلة الأولى، وسيتم اتخاذ القرارات استناداً إلى ذلك، مع التأكيد على ضرورة المحافظة على الطاقم التعليمي، مشيرة إلى أنه جرى مناقشة ملف إنصاف المعلمين المياومين أيضاً، ووعدت إدارة الوكالة بتلبية الحاجة وفقاً لمتطلبات المدارس، كما سيتم إطلاق رابط إلكتروني محدّث لتسجيل الطلاب الذين لم يسجلوا بعد في مدارس الوكالة.

ويؤكد معلمون فلسطينيون إدراكهم لحجم الصعوبات التي تواجه «أونروا»، لكنهم تنتابهم مخاوف من إطلاق العام الدراسي عن بعد «أونلاين» في ظل عدم توفر الإنترنت لدى الطلاب، النازحين وغير النازحين، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي. تقول اللاجئة الفلسطينية هاجر الحايك، النازحة من مخيم برج الشمالي في صور: «عندي ثلاثة أطفال في مراحل الدراسة المختلفة، وابنتي في الصف التاسع الأساسي (بروفيه)، وهذا القرار غير صائب، فنحن بالكاد نستطيع الحصول على طعامنا من الجمعيات، فكيف سيتعلم أولادنا بينما لا تتوفر لديهم أية مستلزمات؟ لا نملك قرطاسية ولا أقلاماً ولا دفاتر، فكيف بتوفير الحواسيب والإنترنت؟». تتابع: «نحرص على أن لا يُحرم أبناؤنا من التعليم، لكن هذا يحتاج إلى آليات ومستلزمات، ونطالب أونروا بأن توفرها قبل أن تطلق العام الدراسي أونلاين، خصوصاً الإنترنت، وأن تؤمّن لنا الملابس، فنحن على أبواب فصل الشتاء، وقد نزحنا بالملابس التي علينا، كما أن أولادنا بحاجة إلى معالجين نفسيين قبل بدء التعليم. هناك صعوبات عدة تواجه التعليم عن بعد من الأساس، وكانت لنا تجربة خلال فترة كورونا، والآن ستزداد الصعوبات لأننا نازحون، فلسنا في بيوتنا، وأوضاعنا سيئة للغاية، ونعيش 30 شخصاً في غرفة واحدة».

تضيف الحايك: «لديّ ابنتان في الجامعة، وليس باستطاعتي تأمين أقساطهما الجامعية بعد النزوح، والمبالغ تتراكم علينا، ونتمنى من الوكالة أن تقدم لنا المساعدة في تأمين الأقساط. التعليم الجامعي أيضاً أونلاين، لكن ابنتي لا تستطيعان حضور المحاضرات الافتراضية بسبب عدم وجود الإنترنت، وتأخذان المحاضرات المسجلة من رفاقهما».

بدوره، يقول اللاجئ الفلسطيني أحمد نعيم، والذي نزح من مخيم الرشيدية: «عندي أربعة أولاد في مدارس أونروا، وبدأت بالفعل تظهر عليهم صعوبات عديدة. أولادي يعيشون في خوف، وقد تغيرت تصرفاتهم بعد النزوح، ولا نملك أيّ إمكانيات للتعليم الافتراضي في مركز الإيواء، وإن سلمنا جدلاً بحتمية التعليم الافتراضي، فإنه لا يصلح مع الأطفال الصغار الذين يحتاجون إلى معلم يتابع معهم مباشرة. القرار غير صائب، إذ لا تتوفر الكهرباء، ونحصل عليها لساعات محدودة يومياً، والمعلمون لا يعرفون كيف سنتنهي الأمور في أوكرانيا. وعلى سبيل المثال إذا قررت الولايات المتحدة وقف دعمها لكييف لا يمكن التنبؤ بعدد الأشخاص الذين سيهربون إلينا في فصل الشتاء». ولاقت هذه المقترحات انتقادات حادّة من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقال رئيس حكومة ولاية شمال الراين فستفاليا، ستيفان فايل، لصحيفة «هانديلسبلات»: «حق اللجوء للأشخاص المضطهدين سياسياً جزء أساسي من الدستور الألماني، وأدرجه المشرعون في القانون الأساسي على وجه التحديد بسبب الفظائع التي ارتكبت خلال الحقبة النازية، واستبعد أن تتراجع ألمانيا بمفردها عن منح هذا الحق لأنه سيكون نهجاً خاطئاً بالكامل».

> تقدم وكالة «أونروا» خدمات التعليم لنحو 37 ألف طالب في لبنان

يحتاج التلاميذ الصغار إلى تواصل مباشر مع المعلمين (العربي الجديد)

ألمانيا: مطالبات بتغيير قانون اللجوء

رفعت المعارضة في ألمانيا سقف مطالبها في ملف الهجرة، وطالبت بتعديل قانون اللجوء المتجذر في القانون الأوروبي

برلين ـ **شادي عاكوم**

ضد تطبيف ألمانيا إجراء رفض المهاجرين على الحدود فورا (يانس شلوتز/ فرانس برس)

دفعت التفاعلات الداخلية التي نتجت من تعايش ألمانيا مع موجات اللجوء والهجرة خلال العقد الأخير، أحزاب المعارضة إلى رفع صوتها في وجه الحكومة الاتحادية، وتأجيج الجدل في موضوع اعتماد تدابير ملموسة للحدّ من أزمة الهجرة السرية وصولاً إلى المطالبة بتعديل قانون اللجوء الأساسي الذي يرتكز على القانون الأوروبي.

ويجري تداول مقترحات عدة لتكييف الحق الأساسي للجوء مع الوضع الحالي في ألمانيا من أجل تقليل عدد طالبي اللجوء من 200 ألف إلى 30 ألف سنوياً. ويطرح هذه المطالب المُلحة رؤساء حكومات ولايات يقودها الحزب المسيحي الديمقراطي، من بينهم رئيس ولاية سكسونيا، ميخائيل كراتشمر، الذي دعا إلى اعتماد تسوية اللجوء التي جرى التوصل اليها عام 1993، والتي رفضت بالكامل استقبال لاجئين على الحدود بعدما زاد عددهم بشكل كبير حينها. ومن بين مقترحات تغيير القانون الأساسي الألماني ترحيل مهاجرين وصلوا من دولة ثالثة آمنة من دون أي فحص.

وفي ظل هذه الاندفاعة المفاجئة، قال ماركوس سودر زعيم حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، الشريك الأصغر لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في الحكومة، لموقع «مركور أونلاين»: «تحتاج ألمانيا إلى تغيير جذري، وسيكون الرفض الفوري على الحدود أمراً ممكناً، وبالطبع يجب أن يحصل تغيير في الحق الأساسي للجوء في ألمانيا وأوروبا، والاتحاد المسيحي مستعد لهذه التعديلات».

وانتقد سودر اكتفاء أحزاب الائتلاف الحاكم في البرلمان (بوندستاغ) بإقرار إجراءات تقييدية بسيطة بينها تقديم ميزات لطالبي اللجوء المرفوضين، وحصر إعادة المهاجرين واللاجئين إلى بلدانهم بمرتكبي الجرائم الكبيرة، وقال: «بدعو الاتحاد الاجتماعي المسيحي إلى اتخاذ تدابير مشددة واسعة النطاق وكافية، ونشدد على أهمية الضغط لإجراء تعديلات دستورية للتعامل بخطوات أكثر حسماً مع أزمة اللجوء، ومنح صلاحيات إضافية للسلطات الأمنية.

وتوقع سودر أن «تحصل موجة هجرة كبيرة بسبب التصعيد الحالي في الشرق الأوسط، كما أن أحداً لا يعرف كيف ستنتهي الأمور في أوكرانيا. وعلى سبيل المثال إذا قررت الولايات المتحدة وقف دعمها لكييف لا يمكن التنبؤ بعدد الأشخاص الذين سيهربون إلينا في فصل الشتاء». ولاقت هذه المقترحات انتقادات حادّة من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقال رئيس حكومة ولاية شمال الراين فستفاليا، ستيفان فايل، لصحيفة «هانديلسبلات»: «حق اللجوء للأشخاص المضطهدين سياسياً جزء أساسي من الدستور الألماني، وأدرجه المشرعون في القانون الأساسي على وجه التحديد بسبب الفظائع التي ارتكبت خلال الحقبة النازية، واستبعد أن تتراجع ألمانيا بمفردها عن منح هذا الحق لأنه سيكون نهجاً خاطئاً بالكامل».

وعموماً استبعد خبراء أن تنسحب ألمانيا من الاتفاقات الدولية المختلفة، ومن بينها الاتفاق الأوروبي الخاص باللاجئين. وقال خبير الهجرة جيرالد كناوس لشبكة «إيه آر دي» الإخبارية: «أفهم مدى إلحاح رؤساء حكومات بعض الولايات على إجراء تعديلات على قانون اللجوء الألماني، لكن لا جدوى من تغييره. حق اللجوء مكرّس في قانون الاتحاد الأوروبي، ما يتطلب تعديل ألمانيا معاهداتها. واعتقد بأنه يجب التركيز بدلاً من ذلك على حلول البلدان الثالثة، أي إبرام اتفاقات مع ثلاث أو أربع دول مصنّفة بأنها آمنة مثل تلك الموقعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام 2016، فهذا هو الإجراء الوحيد الذي يحدّ في شكل قوي من الهجرة واللجوء غير النظامي». وأشار كناوس إلى أن «تداعيات الحرب ضد أوكرانيا وقفت وراء مطالبة رؤساء حكومات الأقاليم بتقليص عدد اللاجئين، علماً أن اللاجئين الأوكرانيين لا يحتاجون الى طلب لجوء، كما وصل عدد أكبر من المهاجرين من تركيا وسورية وأفغانستان».

> محاولات لتقليل عدد طالبي اللجوء من 200 ألف إلى 30 ألف سنويا

وأخيراً، شددت ألمانيا تدابيرها الأمنية على حدودها مع الدول الأوروبية المجاورة، وفرضت ضوابط وعمليات تفتيش وتحقق من الهويات، كما أغلقت طرقات بديلة قد تستفيد منها عصابات تهريب البشر. لكن تساؤلات ظهرت في شأن عدم تعليقها حق اللجوء على الحدود كما فعلت بولندا. ولم يتردد رئيس كتلة حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا في القول إن «ألمانيا يجب أن تشدد سياسة اللجوء الخاصة بها بشكل كبير كما تفعل كل من هولندا وبولندا والدنمارك وفرنسا، لأن الهجرة السرية تستخدم كسلاح تهديد». وكشف استطلاع للرأي أجراه معهد «إنسا» أخيراً أن 59 في المائة من الألمان يريدون أن توقف حكومة «ائتلاف إشارات المرور» مؤقتاً حق الفرد في اللجوء، في حين عارض 26 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع هذا الأمر.

إيكولوجيا

غابات أفريقيا

محمد أحمد الفيلابي

هل أفريقيا قارة فقيرة أم أنها واقعة تحت نير التسلُّط والإفقار؟ من بين من يرددون مقولة «مجاهل أفريقيا» من يستبطن معنى غير مقصود هو ما لم يكتشفْ من مناطقها. وندرك أن المستعمرين القدامى وصلوا إلى موارد أفريقيا كما خطّطوا للأمر «سراً وعلانية»، وآثروا الإبقاء، على الأمر فيما بينهم عقوداً من الزمن، وحتى من مضى منهم، أبقى على ظله من خلفه ليمارس الاستنثار ذاته بالموارد دون أصحابها.

لقد وجدوا في المجاهل معالم وعوالم من الغنى البيئي، ومن التنوّع الهائل في ظروف بيئية تتدرّج من الغابات الرطبة إلى الصحاري، ومن المناطق الجبلية المعتدلة إلى مستنقعات الغابات الساحلية. وتستأثر الغابات وحدها بنحو 650 مليون هكتار، ما يعني 21,8% من مساحة الأراضي، غير الموارد المتنوّعة التي تتعرّض لتغيّرات مستمرة ناجمة في الغالب عن عوامل ذات صلة بالسلوك البشري، وعلى رأسها التسلّط والتسلطية. والتسلّط في اللغة هو التحكّم والسيطرة، أما التسلطية فهي صفة النظام السياسي الذي يحتكر السلطة، ويحكم بتعسّف، ويتجاهل القوانين، وإن كان قد وضعها بنفسه. بيد أن هناك خطوطاً حمراء تتعلّق باستدامة الموارد، تظل محروسة بقيم المجتمع، والأفارقة يولون أهمية كبيرة للقيمة الثقافية والروحية للأشجار، خاصة في الغابات المقدّسة، ولمعظم المجموعات المحلية معتقدات وتقاليد تتعلّق بغابات وأشجار معينة، وبالتالي فإنها تقوم بحمايتها. وشمال أفريقيا هو الإقليم الأقل غنى بالغابات في أفريقيا، وتشكّل نسبة أراضيه المصنفة بأنها غابات 7%، فيما تصل إلى 43% في أفريقيا الوسطى. وتؤكد الدراسات استنثار أفريقيا بـ 16,8% من الغطاء الحرجي في العالم، ويأوي حوض الكونغو ثاني أكبر كتلة من الغابات الاستوائية المطرية المتجاورة في العالم. وتحتلّ أفريقيا الوسطى وأفريقيا الجنوبية المكانة الأولى بين منتجي الأخشاب الصناعية المستديرة في العالم، فيما تسجل دول غرب أفريقيا عجزاً في الإنتاج بعد أن كانت من بين الأقاليم ذات الفائض. وفي شرق أفريقيا يبقى الطلب القليل على الأخشاب متوازناً مع العرض.

إلى جانب إنتاج الأخشاب والمنتجات غير الخشبية، يعد توفير الغابات الأفريقية للخدمات البيئية، وخاصة حماية مستجمعات المياه، وإيقاف التصحّر، والحفاظ على التنوّع الحيوي، وتثبيت المناخ العالمي، وظيفة مهمة يرى فيها الخبراء ضماناً للأمن الغذائي على المدى الطويل.

وفيما ظلّت محاولات إدخال الإدارة المنتظمة للغابات الطبيعية جارية منذ سنوات، إلا أن القسم الأعظم من الأخشاب يتوفّر من غابات لا تدار بصورة مستدامة، بينما لا تتوافر أية تقديرات موثوقة لحجم الغابات والأحراج المدارة بصورة مستدامة. ويذهب الاعتقاد إلى أن للأمر علاقة وثيقة بالأيدي الخفيّة، أو المتخفيّة وراء وجوه برّاقة. حتى يأتي اليوم الذي يستفيق فيه الإنسان الأفريقي ليخرج بموارده من دوائر التسلّط.

(متخصّص في شؤون البيئة)

عائلة نازحة من جباليا إلى مدينة غزة (محمود عيسى/فرانس برس)

يبحثان عن متعلقاتهما بين الركام (عمر القطاع/فرانس برس)

طفل فلسطيني في بيت لاهيا (عمر القطاع/فرانس برس)

شمال غزة
قصف وترويع وتجويع ونزوح

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي حملته العسكرية على شمالي قطاع غزة، وأصدر الخميس مزيداً من أوامر الإخلاء، ما أدى إلى موجة نزوح جديدة. ومع تقدم الدبابات الإسرائيلية في بيت لاهيا بعد شهر من بدء هجوم جديد على شمالي القطاع، تدفقت عشرات الأسر إلى مدارس وملاجئ إيواء النازحين في مدينة غزة، ومعهم ما استطاعوا حمله من متاع وطعام. وذكر أحد النازحين أن طائرات مسيرة حلقت لبث أوامر الإخلاء التي تنشر أيضاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتصل في رسائل نصية إلى هواتف السكان. ولم تدخل أية مساعدات إلى جباليا أو بيت لاهيا أو بيت حانون منذ بدء العملية الإسرائيلية في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويقول فلسطينيون ومؤسسات حقوقية محلية ودولية إن الجيش الإسرائيلي ينفذ ما تسمى «خطة الجنرالات» في شمالي قطاع غزة، والتي تقضي بإخلائه من السكان ومنع دخول المساعدات الإنسانية إليه. وقال مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إن إسرائيل لا تسمح بإدخال الأغذية والمياه التي تحاول الأمم المتحدة إرسالها إلى شمال غزة. وقالت المتحدثة المساعدة باسم الأمم المتحدة، ستيفاني تريمبلاي، إن الهجوم الإسرائيلي يمنع ما يقدر بنحو 75 ألفاً إلى 95 ألف فلسطيني في شمالي القطاع من الحصول على المواد الأساسية لبقائهم على قيد الحياة، كما أن القصف الإسرائيلي والعمليات البرية تحول دون وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المحتاجين.

(العربي الجديد)

يجلس فوق ركام منزله (عمر القطاع/فرانس برس)

يبحثون عن ناجين بين الأنقاض (معز صالحي/الأناضول)

علاج الجرحى أزمة كبيرة (أشرف أبو عمرة/الأناضول)

طفلة تبكي شهداء عائلتها (عمر القطاع/فرانس برس)